

علمها **قوله** وهي ما برهن الخواي ما يقع عليه الجية **قوله** اذ الربة
 بفتح الراء وكذا الكفاير عليان من نظيره نعم اذ لم يكن نصرا يا ذا
 بل باي فالضم صرح بذلك ابن هشام **قوله** على جمل المضاف بالضم
 بمعنى بعضها قوله ولو يفسر وماي ولو كان مستمرا على ذلك
 بالضموم اذ المضموم على جميع انواعه حجة على الصحيح **قوله**
كتاب الطهارة قول المانن كتاب بالرفع
 عدلانه خبر مبتدأ محذوف اي هذا كتاب ويجوز فيه غير هذا
قوله هو حق المصدر والسيالفة الخواي كالكلام ونحوه **قوله المانن**
 وهي ارتفاع ولم يقول روي رفعه اف به ليطابق المصدر المفسر
 المفسر في الزوم **قوله** وزوال الخواي باستعمال الماء في جميع
 البدن او في الاعضاء الاربعة على وجه مخصوص **قوله**
 اي معنى ارتفاع الخواي اعماد الصبي اليه دون الحديث
 لانه الاصل في عود الضمير واعادته على مثل الثاني لانه
 وقيل وما في اعادته على الثاني في الابهام **قوله** والوصف
 والقيل المستحبين الخواي اطلقت الطهارة عليها مجازا
 لمشايتها للوضوء والفعل الرفعين في الصورة وابن ابي
 الفتح لما استشهد بهذا قال وما المشبهه وتقبله الزركشي
 بان فيه اجمالا **قوله** نظر المحقق عثمان في قولهم ان
 ان الحاصل في غسل الجنب في معنى ارتفاع الحديث كما صرح
 جوابه هو ما اوجب وضوء او غسل لانه ما عقل معناه
قوله في الجملة قيد في الثاني محسب لان التيمم لا يكون
 الا عند النقص والحلان الاول **قوله** فالطهارة ما يثبت عن
 النظير قال بعض الفضل مجازا اي مرسل من اطلاق
 السبب على المسبب **قوله** باعتبار ما يتنوع الخواي من طهور
 وطلاهر ونحوه وهذا تعليل الحديث وتقديره وانما سماع
 جمه

جمه وهو مرد باعتبار الخواي فهو الخواي والخواي الطاري
 هو الخواي لانه كان باقيا على صفته في الحكم بان جعل كالاول في الحكم ولم
 يفتت الحد ذلك التغيير وعود فخاري بفتح القاف منسوب الى
 موضع بالهند وما قيله بالقطران بفتح القاف وكسر القاف الله
 والرد به ما لا يمازج لانه على قسمين وليس المراد به ما يمازج
 لان ذلك بسببه الطهورية والوقت اي بغير الزاوي
 كما في القاموس وهو القار حلقفا ومعنى الاطلاق ما ذكر
 المصنف بعد قوله سوارطين الخواي في ازالة خبث اي تكريا
 له لا وضوء وغسل اي فلا يترك قال العلامة محي الدين
 النووي فيما نقله عنه تقي الدين ابن قنيس وما يقال
 عن العباس رضي الله عنه من النهي عن الاغتسال بما
 زرم ليس بصحيح عنه فاذا اثبت هذا سقط ما يورد من
 الاشكال من انه اذا سئل ما للشرب لم يجز الوضوء به
 فان وضع فضلا بان كان الواضع له مجزعا فلا لاث
 من دون التمييز لا عبرة به قال المحقق ابن قنيس
 في حاشية المحرر وان لم يكن الطولب وورق النبي الموضو
 فضلا متفتتا ولم يتخلل بينهما شي فيهما قياس قطع
 الكافور ولم ارم من صريح بذلك كره الخواي اذا لم يصب
 اليه اما اذا احتجج اليه فلا وكن اكل مكره احتجج اليه
 كما حثه العلامة الكارح اذ لا تقارض بين واجب وتونه
 ونحوه كبقية الاقسام المستحبة تشبیه قله
 اي بالضم والمراد هنا الجرة الكبرى سميت بذلك
 لانها تتصل بالاردي اي ترفع من قلان حجر بالضم
 واختلف فيها هل هي حجر الكبريت او هي ما ذكره الشارع
 والمصنف مما ذكره كما قال الحافظ ابن حجر في المغنطة